المجلس الوطني التأسيسي **باردو في 03 جوان 2012**

-اللجان القارة التأسيسية –

إلى عناية السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

الموضوع : حوصلة اجتماعات لجنة الجماعات العمومية الجهوية والمحلية

عدد الاجتماعات : 26

خصصت الجلسات الأولى لاجتماعات اللجنة لتحديد المفاهيم والمحاور الكبرى من خلال تحديد الإطار التشريعي للتنظيم الإداري التونسي وتعريف هيكلة الإدارة التونسية على المستويين الجهوي والمحلي ، وتحديد مفهوم الجماعات العمومية الجهوية و المحلية.

كما تم في مرحلة ثانية تشخيص نقائص الإطار التشريعي المنظم للجماعات العمومية من خلال دراسة القوانين و التعرف على الاخلالات والثغرات التي جعلت الإدارة اللامركزية عاجزة عن أداء مهامها وتحقيق التنمية المتوازنة .

-1- النقاط التي تم التوافق حولها:

أولا : **اعتماد النظام اللامركزي** كشكل من أشكال التنظيم الإداري يقوم على فكرة إيجاد توازن بين مقتضيات الوحدة الترابية للبلاد وخصوصيات الجهات وتنوعها الجغرافي والاجتماعي وتكريس نظام ديمقراطي تشاركي يقوم على مبدا انتخاب المجالس المحلية والجهوية وتشريك المواطن في اخذ القرارات ،

- التنصيص في الدستور على ان الجماعات العمومية الجهوية والمحلية المحدثة تمارس صلاحيات ذاتية وتتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي .

ثانيا : تجنب الخلط الموجود اليوم بين اللامحورية واللامركزية من خلال تحديد صلاحيات الإدارة اللامحورية والإدارة اللامركزية وإحداث التوازن المطلوب بين مختلف المهام الموكولة الى كليهما.

ثالثا : التنصيص على خضوع الجماعات العمومية الجهوية والمحلية لرقابة الإشراف وهي رقابة لاحقة تمارس لضمان الشرعية دون الجدوى ولا تتضمن توجيه التعليمات أو تعديل القرارات، أي تقتصر على التحقق من احترام قرارات الجماعة المحلية للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل .

رابعا : تمكين الجماعات المحلية من **موارد ذاتية** تكتسي صبغة جبائية وموارد غير جبائية تخصص لها من موارد الدولة .

خامسا : النظر في إمكانية تقسيم التراب التونسي إلى **أقاليم** او **جهات** تضم عدة ولايات ويكون التقسيم أما على أساس اقتصادي أو على أساس جغرافي ،
سادسا : دراسة خيار **تعميم البلديات** على تنظيم التراب التونسي وهو ما يفترض التخلي على المجالس القروية وإحداث بلديات ريفية كمرحلة انتقالية.

2- النقاط المشتركة مع الجان التأسيسية الأخرى :

لجنة التوطئة والمبادئ الأساسية :

- إمكانية التنصيص في الفصل الأول من الدستور على أن الجمهورية التونسية دولة موحدة تعتمد النظام اللامركزي،

لجنة الحقوق والحريات

- التنصيص على أن الدولة التونسية تضمن الحق في التنمية العادلة والمتوازنة بين مختلف الجهات.

لجنة السلطة التشريعية والتنفيذية :

- إمكانية إعطاء المجالس الجهوية صلاحية اقتراح مشاريع القوانين المتعلقة بالمشاريع الجهوية

- إمكانية إحداث غرفة ثانية تمثل الجهات تعرض عليها المشاريع المتعلقة بالشأن الجهوي تكون لها الصبغة الاستشارية.

لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري:

- التنصيص على النظر في المسائل المتعلقة بتنازع الاختصاص بين الدولة أي الإدارة المركزية والإدارة اللامحورية وبين الإدارة اللامركزية ، ويكون هذا الاختصاص من مشمولات المجلس الدستوري أو المحكمة الإدارية .

رئيس اللجنة
عماد الحمامي